الأحزاب: عفو شامل عن القضايا العالقة

بحث لقاء الأحزاب والقوى اللبنانية خلال اجتماعه الدوري في مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي، أمس، في الاوضاع والمستجدات الداخلية الاخيرة وخصوصاً لناحية تحديد موعد الانتخابات النيابية، وبدء اللجان النيابية مناقشة مشاريع القوانين المقدّمة بخصوص قانون الانتخابات ومشروع قانون العفو وانتهاء مهمة القوات العربية السورية في لبنان وعودتها إلى سوريا.

وأشاد اللقاء بـ«التضحيات الكبيرة التي قدّمها ضباط وجنود الجيش السوري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، او في سبل إنقاذ لبنان من براثن الفتنة والعمل على وقف الحرب الأهلية، والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الجيش اللبناني، ودعم المقاومة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي». واشار الى ان «عودة الجيش السوري الى سوريا، لا يعني انتهاء التنسيق والتعاون بين سوريا ولبنان، بل على العكس، فإننا نؤكد على تعزيز هذه العلاقات وتوطيدها على قاعدة اتفاقية التعاون والاخوة بين البلدين، والتي تستند الى الروابط والوشائج على صعيد الجغرافيا والتاريخ المشترك ووحدة المصير الكفاحي في مواجهة الأخطار والأطماع الإسرائيلية».

ونوّه بيان اللقاء بتأكيد البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، على الثوابت الوطنية الرئيسية وخاصة لناحية التزام تطبيق اتفاق الطائف والعلاقات المميزة مع سوريا، والتمسك بالمقاومة وسلاحها.

وأكد موقفه الثابت بدعم قانون للانتخابات على اساس لبنان دائرة واحدة مع التمثيل النسبي، وبالحد الأدنى، المحافظة مع النسبية التي تنسجم مع نص وروح اتفاق الطائف، كمدخل لتجديد الحياة السياسية، والذي يتطلّب أيضاً جعل سن الاقتراع ١٨ سنة بدلاً من ٢١ سنة. واعلن ان الاحزاب والقوى اللبنانية عازمة على خوض الانتخابات، بأعلى درجة من التحالف والتنسيق في كل المناطق، أياً كان القانون الذي سوف يقرّه مجلس النواب.

وأكد اللقاء على ضرورة اصدار عفو شامل عن الجرائم والقضايا العالقة امام القضاء خلال فترة الحرب وحتى تاريخ ١ ايلول ٢٠٠٤، على أن يستثني هذا العفو جرائم التعامل مع العدو «الاسرائيلي»، وذلك من اجل طي ملف الحرب اللبنانية ولتكريس مبدأ المساواة بين المواطنين والحفاظ على قواعد التشريع التي يجب أن تكون عامة وشاملة.

واعتبر أن «بيان وزارة الخارجية الاميركية الذي عبر عن انزعاج اميركا من اعتصامات الشباب والطلاب امام السفارة الاميركية، يفصح عن ضيق ذرع الادارة الاميركية بحرية الرأي والتعبير الديموقراطي في لبنان، ويكشف مدى زيف ادعائها الحرص على الديموقراطية والحرية في لبنان».

السفير ٢٩-٤-٢٠٠٥